Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

Pu

المرصد الاقتصادي للمغرب

من الصمود إلى الرخاء المشترك

خريف
2023

البنك الدولي
مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ملخص تنفيذي

لاقتصاد المغربي يتعافى. وبعد التباطؤ الحاد في عام 2022 الناجم عن مختلف الصدمات السلعية والمناخية المتداخلة، ارتفع النمو الاقتصادي إلى 2.9 % في النصف الأول من عام 2023، مدفوعا بشكل أساسي بالخدمات وصافي الصادرات. وانخفض التضخم بمقدار النصف بين فبراير/ شباط وأغسطس/ آب 2023، لكن تضخم أسعار المواد الغذائية لا يزال مرتفعا. كما ساهم انخفاض أسعار السلع الأساسية في تضييق مؤقت لعجز الحساب الجاري. وتؤدي الاستجابة للأزمات الأخيرة، والإصلاحات الجارية في أنظمة الصحة والحماية الاجتماعية إلى فرض ضغوطات على النفقات العامة. ومع ذلك، تمكنت الحكومة من خفض عجز الموازنة تدريجياً.

ومن المتوقع أن يتعزز النمو على المدى المتوسط. وبعد التوسع بنسبة 2.8 % في عام 2023، من المتوقع أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 3.1 % في عام 2024، و3.3 % في عام 2025، و3.5 % في عام 2026، مع تعافي الطلب المحلي تدريجياً من الصدمات الأخيرة. ومن المتوقع أن ينعكس التحسن الأخير في عجز الحساب الجاري، مع انتعاش أسعار الطاقة، وتزايد الطلب المحلي الديناميكي الذي يغذي الواردات. ومن المتوقع أن يواصل عجز الموازنة تراجعه التدريجي ليصل إلى 3.6 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2025، وهو الأمر المرتبط بمواصلة التنفيذ الناجح للإصلاح الضريبي، وإصلاح نظام دعم الأسعار. وهذا من شأنه أن يسمح باستقرار نسبة الدين في المغرب.

كان لزلزال الحوز في سبتمبر/أيلول عواقب إنسانية ومادية مدمرة تركزت بشكل أساسي في المجتمعات الجبلية المعزولة، ولكن من غير المرجح أن يكون له آثار كبيرة على الاقتصاد الكلي. وقد فقد ما يقرب من 3 آلاف شخص أرواحهم، ودُمِّر 60 ألف مبنى، بما في ذلك أكثر من 500 مدرسة يقع معظمها في الأقاليم الريفية الحوز، شيشاوة وتارودانت، في حين نجت المراكز الحضرية الكبرى إلى حد كبير. وعلى الرغم من أن هذه الكارثة ستؤدي حتما إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية، وسبل العيش المحلية، إلا أن الزلزال سيكون له آثار محدودة على المستوى الكلي، حيث أن المناطق الأكثر تضررا تمثل حصة صغيرة من إجمالي الناتج المحلي للمغرب. وقد استجابت الحكومة للكارثة بتقديم المساعدات المالية للأسر المتضررة، إضافة إلى خطة تنمية جديدة طموحة لمقاطعات الأطلس الكبير، والتي لديها القدرة على تحفيز نمو أكثر شمولا على المدى المتوسط والطويل. واعتماداً على كيفية تمويلها، فإن تنفيذ هذه الخطة يمكن أن يفرض ضغوطاً إضافية على المالية العامة.

تمكنت البلاد من الاستجابة بفعالية للصدمات الأخيرة، مما يدل على الصمود الخارجي للمغرب. فزلزال الحوز الذي وقع يوم 8 سبتمبر/أيلول هو الأخير في سلسلة من الصدمات التي ضربت المغرب منذ جائحة كوفيد 19، وقد أظهرت السلطات قدرة ملحوظة على التعامل مع هذه الاضطرابات، كما هو واضح من خلال الاستجابة الإنسانية للزلزال، وخطة التنمية الطموحة التي طرحتها السلطات لإطلاق إمكانات التنمية في المقاطعات الأكثر تضرراً. ومن العلامات الأخرى التي تشير على صمود المغرب الخارجي: الطلب الخارجي القوي (والمتزايد) على سلع وخدمات البلاد على الرغم من تباطؤ الاقتصاد الدولي؛ وقوة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الموجهة بشكل متزايد نحو قطاع الصناعات التحويلية، مما يشير إلى أن المغرب قد يستفيد من عملية **التوطين القريب** الحالية؛ وظهور مختلف المجالات الصناعية الحديثة المرتبطة بشكل جيد بسلاسل القيمة العالمية، والتي تغذيها جزئيا الاستثمارات الاستراتيجية؛ مثل بناء ميناء طنجة المتوسط، وحفاظ الدولة على إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، على الرغم من التشديد المستمر للأوضاع المالية العالمية.

لكن تأثيرات هذه الصدمات على الرفاهية المحلية تظل واضحة. تستمر مؤشرات ثقة الأسر في التدهور، ووصلت إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، حيث أعلن 87.3 % من الأفراد الذين شملهم الاستطلاع في الربع الثاني من عام 2023، أن نوعية حياتهم قد تدهورت خلال العام الماضي. ولم يعد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعد إلى مستويات ما قبل الجائحة، كما أن نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي هو تقريبا ما كان عليه في عام 2019، وتخفي الإحصاءات الإجمالية حقيقة أن تضخم أسعار الغذاء يؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء والفئات

الأكثر احتياجا. ولا تزال نسبة كبيرة من النساء والشباب مستبعدة من أسواق العمل، مع انخفاض معدلات النشاط. ولا يزال فقدان الوظائف في المناطق الريفية، حيث تعاني الأنشطة الزراعية من الجفاف، الذي دام عدة سنوات، والذي بدأ في عام 2019. كما أدى زلزال الحوز إلى زيادة الوعي حول جيوب الفقر التي لا تزال قائمة في المناطق الريفية، والتي لم يشارك الكثير منها بالكاد في التحولات الاقتصادية العميقة التي شهدتها مناطق أخرى في المغرب خلال العقدين الماضيين.

هناك حاجة إلى إصلاحات إضافية للاستفادة من الصمود الخارجي للمغرب وتعزيز الرخاء. وقد انخفض معدل النمو المحتمل للاقتصاد المغربي بشكل ملحوظ منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ويقدر حاليا بنسبة 3.6 %، أي أقل من المتوسط في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ومن الواضح أن تحقيق معدل النمو هذا على مدى السنوات المقبلة لن يكون كافيا لتحقيق الأهداف الطموحة التي حددها نموذج التنمية الجديد. وتدرك السلطات المغربية حجم التحدي، وقد أطلقت إصلاحات طموحة لتحسين رأس المال البشري، وتحفيز الاستثمارات الخاصة. ومع ذلك، قد تفشل هذه الإصلاحات في تحقيق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة، ما لم يتم تخفيف القيود الجزئية الحاسمة الأخرى أمام النمو. ولا يزال المغرب بحاجة إلى تعميق الإصلاحات الرامية إلى إزالة العقبات التنظيمية والمؤسسية، والتي تحد من المنافسة، وتبطئ إعادة تخصيص عوامل الإنتاج نحو الشركات والقطاعات الأكثر إنتاجية. علاوة على ذلك، فإن تقييم السياسات والإصلاحات قيد التنفيذ سيكون أساسيا لضمان تحقيق النتائج المرجوة، والتي تتطلب الوصول إلى البيانات، وهو مجال غير مكتمل في المغرب.

إن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل سيكون لها فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة. وتظهر الأدلة الدولية أن المساواة بين الجنسين ليست مجرد مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، ولكنها أيضا محرك قوي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يشكل ضعف وتراجع معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في المغرب فرصة كبيرة ضائعة وعائقاً أمام تعزيز النمو والناتج المحتمل. وتظهر عمليات المحاكاة التي أجراها البنك الدولي، أن تحقيق أهداف نموذج التنمية الجديد المتمثلة في مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة 45 % يمكن أن يزيد النمو بنحو نقطة مئوية واحدة سنويا، وقد يقلل من عدم المساواة بمقدار نقطة إلى نقطتين حسب مؤشر جيني (Gini). وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة سيكون له تأثيرات جانبية أوسع نطاقا، مثل زيادة الاستثمار في رأس المال البشري على أطفال اليوم.

وعلى الرغم من أن العديد من الإصلاحات الطموحة قد تم تنفيذها بالفعل، إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى نقلة نوعية لتمكين المرأة المغربية اقتصاديا. ويجب أن يركز هذا الجهد على قيود محددة تواجهها النساء في سياقات مختلفة. ويشمل ذلك في المناطق الريفية حل مشاكل التنقل، وزيادة الشمول المالي والرقمي لتمكين المرأة من المشاركة في أنشطة إنتاجية خارج الأسرة. أما في المناطق الحضرية، حيث العمل مقابل الأجر أكثر انتشارا، فمن الضروري تعزيز ظروف العمل الملائمة للنوع. ويجب أيضًا معالجة القيود الشاملة، بما في ذلك توفير الفرص الاقتصادية، والحاجة إلى بيئة تمكينية للمرأة لاغتنام هذه الفرص، ولا سيما من خلال المزيد من الإصلاحات القانونية، وتوفير خيارات مقبولة وبأسعار معقولة لرعاية الأطفال، وتغيير الأعراف الاجتماعية التقليدية.

مجموعة البنك الدولي
1818 H Street, NW
واشنطن العاصمة 20433